جورج جبور❖

آراء وتجارب شخصيّة مع الرقابة السوريّة

ملفّ الآداب عن الرقابة في سوريّة ملفٌّ ممتازٌ بمحتواه، وأكثرُ امتيازًا بسماح الحكم السوريّ بتداوله. قرأتُهُ فأحببتُه، وقدَّرْتُ عاليًا المساهمين فيه. وإذا كان المجالُ لا يَسْمح بالتوقّف عند كلّ النقاط التي أحببتُها، وقدّرتُ للمساهمين ذِكْرَهم لها، فلا بدّ من التوقف عند بعضها.

أولى النقاط: الجرأةُ في ذكر الوقائع، رغم أنّ هذه الجرأة أخذتْ جانبَ الحياء أحيانًا، في ذِكْر الأسماء. فمثلاً، لم يَذْكر أنطون مقدسي اسمَ عضو القيادة القُطْريّة لحزب البعث الذي رَفَضَ ذلك الأستاذُ الكبيرُ نَشْرَ أطروحته.* كما كان على الأستاذ محمد كامل الخطيب أن يَذْكر اسمَ الناشر «الفذّ» ذي النفوذ الذي غَيَّرَ قناعةَ اتّحاد الكتّاب العرب من منع نشر كتابه، إلى جواز نشره، فمنعِهِ ثانيةً. ولعلّي أتّصل به لأخذ الاسم.

النقطة الثانية: المزاجيّة التي تميِّز عمليّاتِ الرقابة في معظم الأحيان. من الصعب أن تتيح الضوابطُ الرقابيّةُ، مهما رهفتْ، قراءةً تقويميّةً واحدةً للنصّ. وهنا أشيرُ بخاصّةٍ إلى إسهامَي الدكتور عمر النُّنْجي، والأستاذة بهيجة مصري أدلبي. وأحببتُ ما ورد في إسهام الأستاذ فوّاز حداد في هذا الصدد. فالمراقِبون، «أُسْوَةً بغيرهم من البشر، يَحْقدون ويَحْسدون ويغارون ويتوعّدون ويهدِّدون...» تلكم حقيقةٌ بشريّةٌ حبّذا لو تأخذها بعين الاعتبار السلطةُ الرقابيّةُ التي ماتزال موجودةً وقادرة.

إلاّ أنّ ثالثة النقاط التي أودّ التوقُّفَ عندها ـ وقد تكون أهمَّها ـ فهي قدرة القوة المبدِعة على الاستمرار في إثبات الذات رغم القمع الرقابيّ. وذلك وسام يُعلَّق بكلّ جدارة على صدور المبدعين الذين قرأتُ إسهاماتهم. إنّ المساهمين في الملفّ هم من نجوم المبدعين في سوريّة، وكنتُ أحسب أنّ بعضهم يمارس حريّةً في إبداعه ناتجةً عن قربه من السلطة. كان ذلك، على الأقلّ، انطباعي عن الأستاذ نهاد سيريس الذي ملأ الدنيا وشَغَلَ الناسَ مسلسلُه عن خان الحرير. ولكنّني لم أكن أعرف أنه من صنف المقموعين. وأعجبني دأبُه؛ فلو لم يَبُحْ لنا بآلامه، فكيف كان لنا أن نقدِّر مدى عمقها؟

ثمة نقطة رابعة تُطلّ بحياء، وقد استوحيتُها من إسهام الأستاذ محمد كامل الخطيب بخاصّة، وهي: ما هي الانعكاساتُ الماديّة لمنع النشر والموافقة عليه؟ تلك نقطة قد يكون من المفيد الاهتمامُ بها.

وقبل الانتهاء من هذه الملاحظات أقول إنّني مَدين للملفّ بقراءة ماتعة لنصوص ممنوعة قرأتُها. وأخصّ بالذكر هنا إسهامَيْ نيروز مالك ومحمد أبو معتوق.

ولا بدّ في ختام هذه الملاحظات من الإشادة بكلّ مسؤول عن هذا الملفّ الغنيّ والمفيد، وأخصّ بالذِّكْر معدَّه الأستاذ محمد جمال باروت. وأخُصُّ بالذِّكْر أيضًا الأستاذ سماح إدريس، رئيس تحرير الآداب، الذي جاءت افتتاحيتُه بليغةً تُحرج الرقيبَ. ولعلّها كانت المسؤولةَ الأولى عن السماح للعدد بدخول سوريّة. وكأنّ والديْه استَبَقا، لدى ولادته، هذا العددَ عن الرقابة، فأسمَيَاه سماحًا ولم يسمِّياه مانعًا؛ ولكلّ مسمّى من اسمه نصيبٌ، كما يقال.

آراء وتجارب شخصية

موقفي الشخصيّ هو أنّ إلغاء الرقابة بالمطْلق في سورية وفي المستقبل القريب أمرٌ صعبٌ؛ وأنّ الرقابة قائمة في كلّ دول العالم؛ وأنّني أفضّل الرقابةَ اللاحقةَ للنشر على الرقابة السابقة له؛ وأنّ الشفافيّة مطلوبة إلى أقصى حدّ في ممارسة الرقابة؛ وأنّ القضاء يَصْلح أن يكون الجهةَ التي تقوم بالرقابة اللاحقة؛ وأنّ من الممكن إنشاءَ مجالس رقابيّة يتجاور فيها المبدعون مع القضاة «والإداريين.» وأرجو ألاّ يُفْهم كلامي السابقُ على أنّه موافقةٌ على الكيفيّة التي تتمّ بها الرقابةُ في سورية؛ ففي تقريري أنّ الدفاع عن تلك الكيفيّة بشكلها الراهن أمرٌ مستحيل. وأسجِّل هنا ثلاثَ حالات من الرقابة الأجنبيّة (الدوليّة): أُولاهما موضوعُ علمٍ عامّ، وثانيتُهما وثالثتُهما لهما طابع شخصيّ.

الحالة الأولى هي تلك التي كَشَفَها نظامُ الرقابة القضائيّة ـ السياسيّة في بريطانيا بشأن كتاب **صائد الجواسيس**. فقد مَنَعَتْ ثاتشر، رئيسةُ وزراء بريطانيا الشهيرة، إحدى صحف لندن من الاستمرار في نشر حلقات مسلسلة من كتابٍ لضابط مخابرات بريطانيّ يَمْلك وثائقَ هامّةً عن عمله. فقد كان ضابطُ المخابرات المتقاعد قد تظلّم من ضآلة راتبه التقاعديّ، ولكنْ لم يستجبْ له أحدٌ. فهدَّدَ بنشر ما يَمْلك من أدلّة عن الكيفيّة التي وصلتْ بها ثاتشر إلى الحكم بمساعدةٍ من جهاز المخابرات البريطانيّ، ذلك الجهاز الذي كان بعضُ النافذين فيه يرى في سَلَفها هارولد ويلسون جاسوسًا سوفييتيّاً. فلم يلتفتْ إلى تهديده أحد. لم يَسْتطع الكاتبُ نشرَ الكتاب في بريطانيا، فنشره في أستراليا. فصدر قرار من مجلس العموم البريطانيّ (أمّ البرلمانات) بمنع الكتاب من دخول بريطانيا. ويقال إنّ بائع كتبٍ بريطانيّاً استطاع، بوسائله الخاصة، استيرادَ عدد كبير من نسخ الكتاب الممنوع، وأخذ يبيعها أمام المجلس. ويقال إنّ أحدًا

❖ ـ باحث سوريّ.

* ـ تعليق الآداب: عمدتْ هيئةُ التحرير إلى حذف الاسم، وتتحمّل المسؤوليةَ التّامّة عن هذه «الرقابة.»

من أعضاء المجلس لم يتردَّدْ في اقتناء نسخة. وظهر كاريكاتير في جريدة بريطانيّة يصوِّر السيّد ثاتشر (زوجَ رئيسة الوزراء) في هزيع من الليل يحاول إخفاءَ الكتاب عن النظر لحظةَ أنْ سمع صرير مفتاح زوجه، رئيسةِ الوزراء، وهي تَدْخل المنزلَ!

الحالة الثانية واقعةٌ شخصيّة. فقد قدَّمتُ، أوائلَ عام ١٩٧٦، عدّةَ محاضرات في جامعة أوكسفورد عن الفكر السياسيّ العربيّ المعاصر. اتّصلتْ بي جامعةُ كيمبردج تدعوني إلى إلقاء محاضرة، فقبلتُ، وأحببتُ أن يكون عنوانُ المحاضرة: «الصهيونيّة شكلٌ من أشكال العنصريّة،» وهو نصّ القرار رقم ٣٣٧٩ الصادر عن الجمعيّة العامة للأمم المتحدة في ١٩٧٥/١١/١٠ (والملغى عامَ ١٩٩١ بمناسبة عقد مؤتمر مدريد). اعترضتْ كيمبردج. فَتَحْنا على الهاتف «بازارَ مساومة» على العنوان. اتفقنا على العنوان التالي: «رأيٌ عربيٌّ في الصهيونية.» حين وصلتُ إلى كيمبردج فوجئتُ بما كُتب على بطاقة الدعوة. كان عنوانُ المحاضرة: «أحد أوجه الإيديولوجيا المعاصرة في الشرق الأوسط!»

الحالة الثالثة أدهى. ففي مؤتمر كبير دعاني إلى المشاركة فيه السيّد مايور، مديرُ عامِّ اليونسكو آنذاك، وعُقد في ساحل العاج صيفَ ١٩٨٩، طُلِب مني أن أكون متحدّثًا باسم المشاركين العرب في جلسة الافتتاح. كتبتُ كلمةً سلَّمتُها إلى مسؤولي المؤتمر لكي تتمّ طباعتُها وتوزيعُها. عادت إليَّ الكلمةُ وقد حُذِفتْ منها كُلُّ إشارة إلى القرار ٣٣٧٩ الآنف الذكر، ومع الكلمة «رسالةٌ وديّةٌ» من مدير إدارة حقوق الإنسان في اليونسكو يقول فيها إنّ المدير العام طَلَبَ الحذف لأنّه يسعى في عهده الجديد إلى إعادة أمريكا إلى اليونسكو، وإنّ الإشارة إلى ذلك القرار تعوِّق تلك الإعادة. وفي الرسالة الوديّة تمنٍّ عليَّ بأن أُقْبل حقائقَ السياسة الدوليّة. ولكنّنا نَعْلم أنّ الولايات المتحدة لم تَعُدْ إلى اليونسكو حتى الآن. ومنذ ذلك الوقت لم تعاود أوكسفورد ولا كيمبردج ولا اليونسكو دعوتي إلى أيّ من فعّاليّاتها.

لكنّ كلّ ذلك خارج الإطار. فنحن نتكلم عن الرقابة في سوريّة. ولي في هذا المجال تجاربُ عديدةٌ أقف عند ثلاث منها تختصّ الأولى بالملفّ القادم في الآداب (ملفّ الرقابة في مصر) بحسب الإعلان ص ١٢٨ من العدد ٧/٨.

التجربة الأولى: شباط (فبراير) ١٩٦٠. مجموعة من طلبة جامعة دمشق تساهم، في أسبوع شباب الجامعات في القاهرة، بمسابقة بين الجامعات لإخراج مجلةِ طَلَبة. ذهبنا من المطبعة إلى موظّف الاستعلامات ليوافق على موادّ المجلة، فحذَفَ ما حَذَفَ من الموادّ ومن رسوم الكاريكاتير. ثم أَحَبَّ أن يَعْقد معنا صداقةً شخصيّةً كما قال، فَطَلَبَ أن نسجِّل له أسماءنا. كنّا ثلاثة: المرحوم الأستاذ نسيم سفرجلاني (أصبح في وقت لاحق أمينًا عامّاً لقصر الرئاسة السوريّ)، والأستاذ سمير كحالة (ابن صاحب ثم صاحب مجلة **المُضْحك المبكي** الشهيرة ورسّام الكاريكاتير المدهش)، والداعي لكم بطول العمر. وقف موظَّفُ الاستعلامات عند اسم سمير كحالة، وسأله: «ما قرابتُكَ للدكتور المهندس نور الدين كحالة؟» (وكان آنذاك رئيسَ المجلس التنفيذيّ السوريّ أثناء حكم الوحدة). وبسرعةِ بديهةٍ صاعقة قال له سمير: «هو عمّي» (والحقيقة أنْ لا قرابة بين الشخصيْن). وأردف: «وقد رأى عمّي كلَّ هذه الرسوم في دمشق فأعجبتْه جداً. فلماذا تَمْنع نشرَ العديد منها؟» وإذا بموظّف الاستعلامات يعيد النظرَ في قراره ويؤشِّر بالسماح. وقد فازت مجلّتُنا بجائزة الأسبوع الثقافيّة.

التجربة الثانية: ١٩٧٣ ـ ١٩٩٣. في عام ١٩٧٣ قدّمتُ إلى وزارة الإعلام (وكنتُ أعمل في القصر الجمهوريّ) مخطوطةً بعنوان «الفكر السياسيّ المعاصر في سورية،» طالبًا السماحَ بنشرها. فمرّت عمليةُ القراءة وإبداءِ الرأي بمراحل عديدة في الأجهزة الحزبيّة العليا. وبعد ١٤ سنةً، في ربيع عام ١٩٨٧، عادت إليَّ المخطوطةُ مؤشَّرًا عليها بالمنع من النشر! إلاّ أنّني كنتُ، قبل تبلُّغي المنعَ، قد أرسلتُ المخطوطةَ إلى دار نشر لندنيّة (رياض الريّس)، فظهرتْ كتابًا تمّ توزيعُه بعد أسابيع من التبلّغ. غير أنّه في أوائل عام ١٩٨٩ قرّرتْ وزارةُ الإعلام، بناءً على قرار من القيادة القطْريّة، منعَ دخول الكتاب إلى سورية. استنجدتُ، عبر مذكّرة مكتوبة، بمن أَعْمل مديرًا لمكتبه للدراسات، السيّد الرئيس حافظ الأسد رحمه الله. هل وصلتْه المذكّرةُ المكتوبة؟ لا أدري. إلّا أنّ المنع بقي ساريَ المفعول. فتقدّمتُ إلى السيّد الرئيس بمذكّرة ثانية أساله فيها نقلي من عملي في القصر، وعلَّلتُ الطلبَ بأنّه حفاظٌ على كرامة المنصب الذي أَشْغله، إذ لا يصحّ أن أكون مديرًا لمكتب دراسات الرئيس وأن يكون لي ـ في الوقت نفسه ـ كتابٌ ممنوعٌ دخولُه إلى سورية. ويبدو أنّ الرئيس اقتنع بحجّتي، ولعلّه لم يشأ أن يراجع القيادةَ القطْريّةَ في قرارها مَنْعَ الكتاب. وهكذا في ١٩٨٩/٤/٢ صَدَرَ بتوقيع السيد محمود الزعبي، وكان آنذاك رئيسًا لمجلس الوزراء، قرارٌ بنقلي للعمل في مجلس الوزراء. وفي تموز (يوليو) ١٩٩١ كان لي لقاءٌ مع رئيس مكتب الإعداد في القيادة القُطْريّة (وهو مَنْ يُمْكن أن يُطْلَقَ عليه لقبُ الرقيب

الحزبيّ السوريّ الأعلى عن شؤون الفكر... والرقابة) فاعتذر لي بحرارةٍ عن منع الكتاب، وسَمَحَ لا بدخوله إلى سورية فحسب بل بطباعته فيها أيضًا.

عام ١٩٩٣ ظهرت الطبعةُ الثانيةُ من الكتاب عن مؤسسة المنارة (دمشق وبيروت)، فجعلتُه مادةً تدريسيّةً في مقرّر للدراسات العليا أُعطيه في كليّة حقوق جامعة حلب عن المذاهب السياسيّة. ومازلتُ حتى اللحظة أدرّس الكتاب، بل صدر في نيسان (ابريل) ١٩٩٥ بتوقيع معاون وزير التعليم العالي تعميمٌ يَحثّ رئاسات الجامعات السوريّة على اقتنائه. كانت لديّ آمالٌ عريضة، في بدايات السبعينيّات، بأن يكون كتابي هو المرجعَ الأولَ في العالم عن حزب البعث وعن سوريّة. إلاّ أنّني استهلكتُ حماستي للموضوع في عشرين عامًا مرّت من عمري وأنا أتابع عمليّةَ السماح بنشره في سوريّة! وفي هذه الأثناء تربَّعَ مَرْجعًا على عرش التعريف بسوريّة وحزب البعث، ليس عالميّاً فقط بل وعربيّاً أيضًا، كتابُ الإسرائيليّ رابينو ڤيتش (أصبح لاحقًا رئيسًا لجامعة تل أبيب) الذي كَتَبَ بالإنكليزيّة وتَرْجَمَتْ كتابَه إلى العربية بعضُ أقوى دُور النشر العربيّة. فهل كان عليّ، منذ ١٩٩٣، أن أعود إلى الكتاب لأجدِّده وأبذلَ الجهدَ لكي يتربَّع مَرْجعًا عربيّاً وعالميّاً أوّلَ على عرش التعريف بسوريّة وحزب البعث؟ نعم. إلاّ أنّني لم أودّ المغامرةَ بسنوات جديدة من عمري وعملي في اجتياز مضائق الرقابة السوريّة. فإذا لم يتمّ تكليفي، من أعلى مرجعيّة سوريّة، بتنقيح الكتاب وتجديده، فإنّني سأترك الأمورَ على حالها.

وثمة بعدُ ملاحظةٌ أخيرةٌ لا بدّ من ذكرها. لدى صدور الإذن بالسماح بطباعة الكتاب في سوريّة، لم يبيِّن مانحُ الإذن سببَ المنع السابق، ولم يَطْلب إليَّ إجراءَ أيّ تعديل في الكتاب. وهكذا فإنّ الطبعة المتداولة الآن في الأسواق هي النصّ الذي قدّمتُه إلى وزارة الإعلام في أوائل عام ١٩٧٣.

التجربة الثالثة : ١٩٩٢ ـ ٢٠٠٢. اتفقتُ مع رئيس مكتب الإعداد في القيادة القُطْريّة، ذاتَ يوم في ربيع عام ١٩٩٢، على تقديم بحثٍ يُلقى ضمن الندوة الفكريّة الرابعة للمكتب. كان عنوانُ بحثي هو «الحياة الحزبيّة في سوريّة ومستقبلها: أفكار من وحي خطاب السيّد الرئيس حافظ الأسد يوم ١٩٩٢/٣/١٢ بمناسبة بدء الولاية الرابعة.» في البحث الذي كتبتُه تقدَّمتُ باقتراحاتٍ، مِنْ بينها إمكانُ أن تضمّ الجبهةُ الوطنيّةُ التقدُّميّةُ الحزبَ السوريَّ القوميَّ الاجتماعيّ، وحزبًا آخر (قد يوجد) لا يتبنّى الاشتراكيّةَ. أرسلتُ البحث إلى رئيس مكتب الإعداد، موضحًا أنّني اقتربتُ من المحرَّمات، ومعطيًا له الحقَّ (وهو حقّه ـ بالطابو ـ في كلّ حال) في أن يَحْذف الاقتراحات. فأجاب بأنّ البحث ممتاز ولا يُحْذف منه شيء. عُقدت الندوةُ بين ١٦ و ١٩٩٢/٥/٢٤، وقرأتُ بحثي كاملاً، وحَصلتْ ضجةٌ في داخل الجلسة وخارجها. أحببتُ أن أنشرَ البحثَ على هيئة كرّاس مستقلّ (بعد أن نشرتْه جريدةُ **الديار**) فلم أحصلْ على موافقة. ثم نُشر البحثُ خريفَ عام ١٩٩٣، بعد حذفٍ كبير، في مجلّد القيادة القُطْريّة الذي تضمّن أبحاثَ الندوة ومداولاتها. مباشرةً في أثر نشر هذا المجلّد حاولتُ مجدَّدًا أخذَ إذن بطباعة البحث على هيئة كرّاس صغير، فلم أحظَ بأيّة إجابة. وفي ٢٠٠٢/٤/٢٧ طلبتُ من وزارة الإعلام السماحَ لي بطباعة البحث في سوريّة، فذهب الطلبُ إلى القيادة القُطْريّة وعاد بالموافقة في ٢٠٠٢/٧/٢. وأبحث الآن عن ناشر (أو عن مطبعة)، وهدفي إثباتُ حقّي في أنّني طالبتُ، في أيار ١٩٩٢، بإمكان النظر في ضمّ الحزب السوريّ القوميّ الاجتماعيّ إلى الجبهة. ويَعْلم متابعو الشأن السوريّ ما يُقال عن أنّ مسألة ضمّ هذا الحزب إلى الجبهة تحصيل حاصل.

خاتمة: هل ثمة مبرِّر لكتابة هذا المقال؟

نعم، ثمّة مبرِّر وأكثر. أدنى المبرِّرات استمتاعي بلذة البوح والحديث عن نفسي. وأقصاها أنني ـ في ما كتبتُ ـ قد أنجح في استثارة همّة القيادة السوريّة لكي تولِيَ الشأنَ السوريَّ عنايةً دراسيّةً هو في أمسّ الحاجة إليها، فتنشئَ مؤسسةً للدراسات السوريّة تكون المرجعَ الدراسيّ الأول في العالم لكلّ ما يختصّ بوطننا الحبيب، حفاظًا منا على كرامتنا العلميّة والوطنيّة.

تبقى، بين المبرِّرَيْن الأدنى والأقصى، هذه النصيحةُ إلى الصديق الأستاذ عدنان عمران وزير الإعلام، وهو ـ كما عَهدتُه ـ ممّن يحتفون بالنصيحة. لن يُلْغى غدًا نظامُ الرقابة المسبَّقة في سوريّة وأنْ كنتُ أتمنّى إلغاءه. ولكنْ لماذا لا نسهِّل الأمرَ أمام المخطوطات السياسيّة فنرسلها مباشرةً إلى القيادة القُطْريّة ونتلقّاها منها مباشرةً دون «تحويلة طريق» (عند وزارة الإعلام) تفضي في كثير من الأحيان إلى استنفاد بخار حماسة الكاتب لنشرِ ما كَتَبَ؟

لا ينتهي حديثُ الرقابة. إلاّ أنّني فعلتُ ما فعلتُ بروح تشجيع عقليّةِ مراجعةِ الذات التي لا بدّ منها لكي تَنْطلق بقوةٍ مسيرةُ التحديث والتطوير. ثم إنّني لا أستبعد أن يقرِّب هذا المقالُ أملي في أن أُدعى إلى تولّي مناصب سياسيّة رفيعة، إذ هو من أجل ذلك الأمل كُتِبَ! إلاّ أنّ ثمة خشيةً تساورني: فقد يتسبّب المقالُ في أن أُدعى إلى تولّي مسؤوليّة رقابيّةٍ ما. ومَنْ يدري؟ قد أقبل بها، رغمَ ما سينصبّ عليّ لاحقًا من نقمة المقموعين!

ثم إنّ خير ما أختم به مرافعتي هو القول: إنّ كل شأننا الداخليّ يَنْبغي ألاّ يَحْجب عنّا الأفقَ الأعلى لما نحن فيه، وهو المعركة التي نخوضها ضدّ العدوان علينا. وأمضى سلاح في أيدينا لصدّه هو وحدتنا الوطنيّة.

حلب